

المساعدات الإنسانية والسلام في سوريا - علاقة معقدة

٣ أغسطس ٢٠٢٣



الصورة التقطت من قبل رامي السيد / وكالة فرانس برس عبر صور غيتي

العمل الإنساني ليس أداة دبلوماسية؛ بل تتمثل أهدافه الرئيسية في إنقاذ الأرواح، تخفيف المعاناة، الحفاظ على كرامة الإنسان، والحد من الوهن أثناء وبعد الأزمات. ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن العلاقة بين العمل الإنساني والسلام أكثر تعقيدا مما تبدو عليه.

باستخدام حالة سوريا، توضح هذه المدونة بقلم **جولين بوجوان** كيفية عدم رغبة الجهات الفاعلة الإنسانية في المشاركة في الصراع وكيف يمكن للمساعدات الإنسانية أيضاً الاستفادة من السلام المحلي على الرغم من المحاولات التي تُبذل لاستخدامها كسلاح.

"الفاعلون الإنسانيون ليسوا بناة للسلام: العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل يختلف عن الأجنحة السياسية ويجب أن يظل كذلك. ومع ذلك، أود أن أزعّم أنه بينما يصنع الآخرون السلام، فإن العمل الإنساني يساعد على جعل السلام ممكناً". هذه هي الكلمات التي قالها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير، في خطابه أمام منتدى المعهد الدولي للسلام والتنمية في مايو ٢٠١٩.

وتماشيا مع المبادئ الإنسانية، فإن العمل الإنساني ليس أداة دبلوماسية؛ بل تتمثل أهدافه الرئيسية في إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، والحفاظ على كرامة الإنسان أثناء الأزمات التي يسببها الإنسان وفي أعقابها، والحد من تعرض الإنسان لمثل هذه الأزمات. ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن العلاقة بين العمل الإنساني والسلام أكثر تعقيدا مما تبدو عليه. باستخدام حالة سوريا، التي غرقت الحرب المستمرة منذ ١٢ عاما في معاناة لا مثيل لها، توضح هذه المدونة كيف أن الجهات الفاعلة الإنسانية غير راغبة في المشاركة في الصراع، وكيف يمكن للمساعدات الإنسانية أيضا تعزز من السلام المحلي، على الرغم من استخدامها كسلاح ضد أولئك الذين يتوجب عليها حمايتهم في معظم الأحيان.

هذه المقالة القصيرة ليست بأي حال من الأحوال انتقادا للعاملين في المجال الإنساني والذين واجهتهم الحرب السورية بخيار مستحيل بين إنقاذ الأرواح والبقاء على الحياد السياسي. وقد كشف عدد من التحقيقات بالفعل عن اختلالات وإخفاقات النظام الإنساني في سوريا. بدلا من ذلك، يجب اعتبار هذه المدونة بمثابة تشجيع للنظر في العمل الإنساني على حقيقته: نظام غير كامل يمكنه بمرونة وجرأة، تمهيد الطرق نحو سلام مؤقت - وحتى مستدام.

الحياد الإنساني أو المعايير المزدوجة؟

في سوريا، أكثر من أي مكان في العالم، ترتبط مسألة المساعدات الإنسانية وعبورها عبر الحدود ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية والمناورات السياسية لبعض الأطراف المتحاربة. إن تسليح المساعدات الإنسانية في سوريا، والصعوبات في الوصول إلى المجتمعات المحلية، والطبيعة المطولة للنزاع، تركت الجهات الفاعلة الإنسانية خيارات محدودة: إما للعمل عن بعد عبر الحدود التركية والأردنية واللبنانية والعراقية من خلال الشراكات المحلية، أو للعمل من دمشق، وبالتالي الامتنال للقيود المفروضة على العمل الإنساني الذي يفرضها النظام السوري. ونتيجة للقيود الكثيرة على عملهم، وصف الغالبية العظمى من السوريين الذين لا يثقون بهم بأنها جهات إنسانية دولية متحيزة سياسيا وغير عادلة، كما هو موضح في تقرير سابق عن استجابة المجتمع لجائحة

كوفيد-١٩. وينعكس هذا فيما يلي، بحسب عامل إنساني دولي كان مقر عمله بالمنطقة التي يسيطر عليها الكورد في شمال شرق سوريا:

” الحقيقة هي أن الجميع يختارون دائما طرفا في الصراع، حتى المجتمع الدولي. على سبيل المثال، عندما انتشر وباء الكوليرا في الشمال الشرقي [في أغسطس / آب ٢٠٢٢]، كنا نبلغ عن ٦٠ حالة يوميا في المستشفيات، ووصلنا إلى ما مجموعه ٦٠٠ حالة في المنطقة. لكن لم يستمع أحد ولم يقدم أحد المساعدة. ومع ذلك، عندما اندلعت حالات الكوليرا في الشمال الغربي، تلقت المنطقة على الفور ٢ مليون دولار لتقديم المساعدات.

إن نقشي الكوليرا ليس مثالا معزولا؛ يمكن عد قصص المعايير المزدوجة في تطبيق المبادئ الإنسانية والاستجابة للأزمات بالعشرات، مع تباين كبير اعتمادا على الجهات المانحة والشركاء الإنسانيين. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، تم استبعاد وحدة مجالس الإدارة المحلية (لاكو)، وهي منظمة مجتمع مدني سورية تعمل على تعزيز الحكم الرشيد والإدارة المحلية، من قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. قامت مجموعة التنسيق التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برسم خريطة لشبكة محلية من مسؤوليات التدخل الإنساني بالتنسيق مع المجالس المحلية في شمال غرب سوريا. وبرر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الاستبعاد بالإشارة إلى الوضع السياسي للمجالس المحلية، على الرغم من أن هذه المؤسسات كانت في معظمها منتخبة ومستقلة رسميًا عن حكومات المعارضة. ومن المفارقة أن لأكو كانت تتلقى تمويلًا أوروبياً في ذلك الوقت لتنفيذ مشروع يهدف إلى بناء قدرات الحكومة السورية المؤقتة. والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أنه عندما سيطرت حكومة الإنقاذ السورية - وهي هيئة معارضة أخرى مرتبطة بشكل غير رسمي بجماعة هيئة تحرير الشام المسلحة - على محافظة إدلب، أصر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع حكومة المعارضة.

بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية السورية، فإن البحث اللانهاية له عن الحياد يأتي بنتائج عكسية، والاستجابة الإنسانية الدولية في أجزاء من سوريا تزيد في الواقع من ضعف المجتمعات. على سبيل المثال، في الشمال الغربي، الذي يضم ما يقرب من ١٥٠٠ مخيم للنازحين داخليا ومواقع غير رسمية، ترفض الأمم المتحدة بناء ملاجئ أفضل خوفا من التغيير الديموغرافي. ومع ذلك، وكما يقول مؤسس إحدى أكبر المنظمات غير الحكومية السورية في الشمال الغربي، فإن الحجة نفسها لا تستخدم لمعارضة خطة تركيا لإعادة اللاجئين السوريين إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ منزل تم بناؤه حديثا في شمال غرب سوريا.

البحث عن السلام الإنساني

يمكن للمساعدات الإنسانية أن تغذي الصراع على المستوى المحلي، ويمكن استخدامها كأداة للحرب من قبل الأطراف المتحاربة على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن المساعدات الإنسانية هي أيضا عامل استقرار حيوي؛ لقد ولدت اثني عشر عاما من الصراع في سوريا القول المأثور المعروف: "الطريق الإنساني هو طريق تم تطهيره من الألغام". من خلال توفير الإغاثة الفورية للسكان المحتاجين، تقلل المساعدات الإنسانية من التوترات الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في "سلام صغير". وفقا لعضو بارز في مجلس مدينة أعزاز، في شمال حلب، فإن التأثير الإيجابي للعمل الإنساني يعتمد على طبيعة المساعدات المقدمة:

” وجدنا أن مشاريع بناء المهارات الصغيرة أكثر كفاءة من توزيع سلال الإغاثة لأنها تساعد السكان على تعلم مهنة وتأمل مستقبل مستدام. كما أنها توفر فرص عمل للعديد من المشردين والمقيمين على حد سواء، مما يعزز الاندماج الاجتماعي عبر المجتمع. ومع ذلك، من المهم ألا تعيد هذه التدريبات إنتاج القوالب النمطية الاجتماعية والجنسانية مثل اختصار مشاركة المرأة في مشاريع الخياطة.

تقدم محافظة درعا الجنوبية، التي أعيد إرجاعها تحت سيطرة النظام السوري في عام ٢٠١٨، مثالا صارخا على العواقب الوخيمة لمحدودية وصول المساعدات الإنسانية وانهايار المجتمع المدني. على الرغم من عودة السلام رسميا، تعاني المنطقة من مشاكل

أمنية متزايدة، تتراوح من العنف المنزلي إلى السرقة والاختطاف. أوضحت ناشطة، تحدثت بشرط عدم الكشف عن هويتها، لماذا يمكن لعملية تسليم المساعدات فقط أن تخلق فرصا للسلام الفعال والحوار الإيجابي:

”

اليوم، معظم النزاعات في المنطقة هي صراعات اجتماعية واقتصادية ناتجة عن الظروف المعيشية السيئة للسكان. كيف سيقبل الناس التفاوض، النقاش، أو التغيير أثناء تجويعهم؟

كما أن انخفاض إمكانية الوصول يعوق عملية رصد الاحتياجات وإيصال المعونة، مما يجعل مقدمي المساعدة الإنسانية أقل عرضة للمساءلة من حيث الحياد والإنصاف. وعلى هذا النحو، فإن عودة المساعدات إلى المنطقة أمر حيوي، لأنها ستخفف أيضا من انعدام الثقة والتوترات بين المجتمعات المحلية والنظام السوري الذي يفرض شروطا صارمة على وصول المنظمات غير الحكومية الدولية وبقاء المنظمات المحلية.

وكما يتضح من هذه المقارنة الموجزة بين أعزاز التي تسيطر عليها المعارضة ودرعا التي يسيطر عليها النظام، فإن المساعدات الإنسانية يمكن أن تسهم في تدبير بناء الثقة، فقط إلى الحد الذي يمكن أن يعزز التنسيق بين الأطراف المتحاربة، بدلا من إخضاع السكان المدنيين والمجتمع المدني للطرف الذي يتحكم في إمدادات المساعدات وتداولها.

هناك طريقة أخرى يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية من خلالها تشجيع السلام وهي الدعوة إلى الهدنة الإنسانية أو وقف إطلاق النار. أظهرت الأبحاث السابقة أن فتح 'الممرات الإنسانية' و 'مناطق السلام' وغيرها من المناطق المنزوعة السلاح هي سمة منتظمة لمفاوضات اتفاقية السلام في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة من النجاح. في سوريا، كشفت مراجعة موجزة لـ ١٠٨ اتفاقية سلام مدرجة في قاعدة بيانات اتفاقيات السلام PA-X التابعة لـ PeaceRep أن ٢٦ اتفاقية فقط تضمنت الأحكام الإنسانية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٢. تم توقيع غالبية اتفاقيات السلام الـ ٢٦ هذه (١٦ على وجه التحديد) في إطار عمليات السلام الدولية تحت قيادة الأمم المتحدة أو روسيا. وبعبارة أخرى، من المرجح أن يتم التمسك بالمبادئ الإنسانية خلال جهود المفاوضات الدولية، في حين أنها غائبة في الغالب عن الاتفاقات التي تفاوضت عليها الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية داخل سوريا.

أخيرا، كشف تحليل لمضمون الاتفاقات الـ ٢٦ المذكورة أعلاه عن تحول خطير من السلام الإنساني إلى السلام الأمني. عند التفاوض مع الأمم المتحدة أو من قبلها، تحتوي اتفاقيات السلام على شروط مفصلة ذات صلة بسلامة الإنسان، مثل تبادل الأسرى والممرات الإنسانية وإجلاء الجرحى. كما تشمل الموقعين غير العسكريين مثل الممثلين المدنيين. ومع ذلك، منذ عام ٢٠١٧، أكدت الاتفاقات على البعد الأمني للسلام مع القليل من الاحترام للمبادئ الإنسانية. عندما تتضمن الاتفاقات أحكاما إنسانية، فإنها تكون موجزة ومكتوبة بعبارات عامة وترتبط دائما بمشاريع إعادة الإعمار، التي يرفض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دعمها. على سبيل المثال، في إطار عملية أستانا للسلام بقيادة روسيا وتركيا وإيران، تهدف الأحكام الإنسانية إلى تأمين حدود ذات سيادة، وبالتالي إعادة تأكيد احتكار العنف في الدولة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة المعارضة.

وفقا للمدنيين الذين قابلهم المؤلف، أظهرت ممارسات التفاوض أثناء الحصار عدم التزام روسيا بحل النزاع وفقا للمبادئ الإنسانية:

”

أتذكر عندما تمكنا أخيرا من التفاوض على وقف لإطلاق النار في دوما [شمال شرق دمشق] في عام ٢٠١٨. في اليوم الذي دخلت فيه قافلة الأمم المتحدة المدينة أخيرا لإيصال المساعدات الإنسانية، بدأت الطائرات الروسية في القصف.

وكما يتضح من هذه الحكاية، فإن تفوق المصالح الجيوسياسية في سوريا (على أي نوع من المبادئ الأخلاقية أو المسؤولية عن الحماية) له عواقب كبيرة على السلام الذي يتم من الشروط الدبلوماسية والعسكرية والإنسانية. إنه يتحدث عن الحاجة الملحة لإعادة تأكيد الدور الحيوي للمبادئ الإنسانية في السلام الشامل والمستدام. كما أنها شهادة على الخبرة التي اكتسبها مئات العاملين

في المجال الإنساني السوري على مدى عقد من الصراع الملتمزمين بوضع خبرتهم في خدمة الفئات الضعيفة، نحو سلام فعال في جميع أنحاء العالم.

بحوث سوريا

هذه المدونة جزء من سلسلة جديدة من المدونات والملخصات السياسية التي تركز على تحديات الحدود وخطوط الصراع، حرية الحركة، وإيصال المساعدات الإنسانية في سوريا.

تعرف على المزيد وتصفح [جميع مخرجات البحث في السلسلة](#).

[استكشف جميع أبحاث PeaceRep Syria](#).

نبذة عن الكاتب

[جولين بوجوان](#) باحثة ما بعد الدكتوراه في منصة أدلة السلام وحل النزاعات. لديها خبرة متعددة في مجال دراسات السلام والصراع واهتمام شديد بالممارسات البحثية التعاونية والمسؤولة. تشمل خبرتها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، والإسلام السياسي، والتطرف العنيف، وإدارة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.